

0368.02.4319

"Jordan's Position on PLO Chairman's Demands", a Statement by Jordanian MoFA, Amman, 6 December 1965

Issued by the Jordanian Ministry of Foreign Affairs (MoFA) on 6 December 1965, this document shows a statement titled "Jordan's Position on the Palestine Liberation Organisation (PLO) Chairman's Demands", which delineates Jordan's official position on the demands of the chairman of PLO.



موقف الاردن

من مطالب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

بيان وزارة الخارجية

١٩٦٥/١٢/٦

بيان من وزارة الخارجية الاردنية

كان ينبغي ان لا تصدر الحكومة الى العرض لطيفة والتاميل للمباحثات التي جرت بينها وبين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ومجالس اللجنة التنفيذية للمنظمة، الا في الخطوط العريضة، حماية لمصلحة قضية التحرير واستعادة عطف التحرير العربية عن الاطراف التي قد تعطي لحدود غائبة من اطلاع عليها او على جانب منها. ولكن الطريقة للاسوة التي انطلقت فيها تصريحات رئيس منظمة التحرير وصوت اذاعته، حول هذه المباحثات، متجاهلة للحقيقة وعلى مصلحة القضية الفلسطينية وقضية التعاون الضروري لصالحها بين المنظمة والاردن، وقد اضطرت الحكومة الاردنية الى ان تبين حقائق هذه المباحثات كسائر جرت، وفي النطاق الذي تسمح به شروط حماية اسرارها والعسكرية منها خاصة عن العدو.

عرض رئيس المنظمة عددا من المطالبات على الحكومة الاردنية، وكان موقف الحكومة منها التالي :

- ١ - طالب رئيس المنظمة بقرار بروتوكول لتقليل الفلسطينيين واقامتهم ومخالفهم. وقد ابدت الحكومة هذا الطلب واشارت الى انها كانت وقعت هذا البروتوكول خلال مؤتمر القمة الثالث، وأكدت الحكومة لاستجابتها لكل ما تضمنته طلب المنظمة في هذا الموضوع.
- ٢ - طلب رئيس المنظمة الموافقة على اقتراحه باجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني الفلسطيني حسب نظام انتخابي معين. وافقت الحكومة الاردنية على هذا الطلب من حيث المبدأ وتعهدت بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لهذا الشأن.
- ٣ - طلب رئيس المنظمة قبول الحكومة جميع بنود مشروع الجباية الشعبية المقدم من المنظمة للعربية. وافقت الحكومة لاول مرة مشروع المؤسسة

٣ -

التطور والتنظيم وكذلك في الاسعاف والتدريب العسكري المواطنين والطالب. وقد بلغ عدد الطلاب الذين تم تدريبهم هذا العام وحده حوالي عشرين ألف طالب وطالبة. ومن جهة اخرى فان المنظمات الشعبية الاساسية في الاردن والتي تنظم كافة المواطنين بلا تفرق، لارحون او مقامين، شرقيين او غربيين، تابعة في الاردن منذ نشأة المملكة. ويستمر كل كل المواطنين في هذه المنظمات الاساسية : في مجلس النواب والاميان وفي الحكومة وبنية الدولة وفي الجيش والقوات المسلحة وفي المجالس البلدية والقرى والريف التجارية والصناعية والقطاعات المهنية والمالية والتعاونيات والجمعيات الخيرية والادمية والمدارس والمعاهد. وجميع هذه المنظمات تخدم عملية التنمية الشعبية وعملية تنظيم الجهد الشعبي وبناء القوة في الاردن، وهذا للامة العربية وسلاحا اساسيا في معركة التحرير.

وقد راجت الحكومة فوق ذلك بانه اقترحات لاجابة محددة تقدم بها للمنظمة لزيادة فعالية هذه المنظمات في خدمة القضية الفلسطينية، على ان تكون على اساس شعبي شامل يغطي كل المواطنين الاردنيين.

٦ - تقدم رئيس المنظمة بطلب اعطامات وتسهيلات لمكتب المنظمة وموظفيها وحاجاتها الرئيسية. وقد وافقت الحكومة على هذه الطلبات التي تلخص باعفاء المنظمة من جميع الرسوم التي تتقاضاها عن المواطنين والبرقيات والبريد وما تحتاج المنظمة استيراده لاجلها الرسمية، كما وافقت على طلب المنظمة باقامة شبكة لاسلكية بين مراكزها في القدس وفروعها في الخارج. كما تقوم الحكومة بمنح اعضاء اللجنة التنفيذية وكبار المسؤولين في المنظمة جوازات دبلوماسية وخاصة، بناء على طلبهم.

٧ - تقدم رئيس المنظمة بعدد من المطالب العسكرية بمجملها اثناء كتاب مستقلة في الاردن لجيش التحرير الفلسطيني من المواطنين الاردنيين من

- ٥ -

التالية لتحرير فلسطين التي اعدتها المنظمة، واستعدت الحكومة لهذه لدى دول الجامعة العربية، واستندت تعليماتها الى مثلها لدى الجامعة العربية بذلك. وقد ايد الشعب الاردني هذا المشروع ورغم تحفظ بعض الدول العربية عليه، بناء على تعليمات حكومتها، ووافقت الحكومة، نالها، على قيام المنظمة بالجباية الشعبية للمنظمة من جميع المواطنين في الاردن، واعربت عن استعدادها للمساهمة في ايجاد حصة العمل في الاردن، ووافقت الحكومة، لذلك، من حيث المبدأ على انتفاع نسبة متفرقة من مربيسات جميع موظفي الدولة في الاردن وليس من الذين من اصل فلسطيني فقط، وذلك في اقرب فرصة ممكنة، على الرغم من الاتهامات المألوسة الكثيرة التي يتجاهلها الموظف الاردني تجاه الجيشين العسكري والامماني الذي تقوم به الدولة في الاردن، والذي هو جزء اساسي من عملية تعبئة الطاقة العربية الشاملة، وهي التزامات لا تترتب على الشفافية الموظفين الفلسطينيين في الدول العربية الاخرى التي لا يتحمل فيها الفلسطينيون حقوق وواجبات المواطنة الكاملة.

٤ - قدم رئيس المنظمة اقتراحات للتعاون الاعلامي بين المنظمة واجهزة الاعلام في الدولة. وقد رحبت الحكومة بمثل هذا التعاون والفرحت اشتراك عدد من موظفي الاعلام في المنظمة مع المسؤولين في الاردن لوضع مشاريع اتوعية القومية المشتركة حول قضية فلسطين، علمًا بان اجهزة الاعلام الاردنية كانت ولا تزال وستظل تلعب دورا حيويا بالبرامج القومية تجاه فلسطين مسؤوليتها الاولى.

٥ - قدم رئيس المنظمة اقتراحا لتنظيم الشعبي الفلسطيني. وقد اكدت الحكومة تقديرها الكبير لاهمية التهيئة الشعبية وراء الجهود العسكرية، وأكدت اشتراكها في برامجها لتنظيم الشعبي - دون تفرق - في مجالات الدفاع الذاتي الذي قطع في هذا البلد حتى الآن شرطا جعيفا في

- ٤ -

اصل فلسطيني ، تكون تابعة لقيادة جيش التحرير الفلسطينية ، وانشاء
مستويات خاصة هذه الفئة في الاردن . كما طالب رئيس المنظمة فرض
التجنيد الاجباري على هذه الفئة على المواطنين الاردنيين من اصل فلسطيني ،
وابدى رئيس المنظمة استعداده لتقديم الاسلحة للمواطنين .
اجابت الحكومة الاردنية بانها على استعداد للتعاون مع المنظمة في
جال الحد العسكري والتميز من اصل فلسطيني التحرير . وتلخصت الحكومة
موقفها بما يلي :

بما ان الشعب في الاردن ، بكافة مؤسساته وتنظيماته ، وحدة واحدة لا
فرق فيها بين من كان موثقا وراء النهر الاردني الى الغرب او وراءه الى الشرق ،
ويشارك الجميع في المواطنين في المسؤولية تجاه فلسطين وجبهة تحريرها ، فان
اية هيئة للجهد العسكري في الاردن يجب ان تكون شاملة ، ويجب ان تستند
الى هذا الرصيد الضخم للقوة العربية التي قام في الاردن . ان التحدث تحتنا
والنعم ابتلاء كلهم في وحدة المصير والمسؤولية القومية : وان ابواب التجنيد
في الجيش العربي ، كما يعلم الجميع ، مفتوحة للجميع المواطنين الفلسطينيين دونما
تمييز . وهذا الجيش ، الذي قامت على بنائه وتدعيمه وتسليحه وتجهيزه جهود
الذين منذ ان نشأ الاردن ، هو قاعدة اساسية من قواعد القوة العربية ، وهو
الجهة التي معها يجب ان يقوم التعاون ، ولها يجب ان يكون الدعم ، اذا ارسل
حدد الطاقة الفلسطينية والعربية فعلا لمحرك التحرير . وتحقق التعاون المنشود من
اجل غاية التبعة الكاملة هذه - فقد قدمت الحكومة لرئيس المنظمة متاجا
عقلنا لتتلبات المنظمة الاساسية والشروط لوجود الجهد الضروري من اجل
المركبة . وهذه اهم نقاط الملتحاج المقترح في شكلها العام :

١ - يجري تشكيل كتائب جديدة ، بالاضافة الى المنظمة ، يزيد عددها على
اربعة المئات ما عليه رئيس المنظمة ، وتدريب هذه الكتائب على امل
السياسات المطلوبة ، وترايط على طول الخطوط الامامية .

ب - تقوم المنظمة بالتوعية اللازمة للتجنيد بين المواطنين في الاردن لهذه الغاية .
٢ - تقوم الحكومة بتطبيق قانون الحرس الوطني للتجنيد الاجباري جرسا
استدعت الحاجة لذلك .

د - تقوم لجنة مشتركة من المنظمة والقوات الاردنية المسلحة بتعيين معسكرات
التدريب لهذه القوات ، وانشاء هذه المعسكرات بالتساوي للثلاث
بين الجانبين .

هـ - تقوم الحكومة الاردنية بتسليح هذه القوات تسليحا كاملا بموون متاثل .
و - يشترك ضباط من المنظمة في جميع مراحل هذه العملية وعلى مختلف

الاستويات وفي مختلف جوانب هذه العملية الادارية والمالية والعسكرية .
ز - يجري تحويل هذه العملية من الخدمات المرصودة لغايات العسكرية
لمنظمة بالشراف لقيادة العربية المرحدة .

وقد رفض رئيس المنظمة هذه الخطة التي تقدم لجانتي خطوط
الامامية وزيادة القوة العسكرية من اجل معركة التحرير . وفقد اعرب
عن عدم استعداد المنظمة للمشاركة في عملية الدفاع عن الخطوط الامامية
للا مساهمة مالية ومعنوية رمزية . ورفض رئيس المنظمة كنهج عرض
هذه الاقتراحات على المجلس الوطني الفلسطيني والقيادة العربية الموحدة
ليقولوا رأيا فيها .

اما من ناحية التسليح الشعبي ، فقد اعادت الحكومة الى ذهن رئيس
المنظمة ان الحكومة وزعت على المواطنين في الخطوط الامامية السلاح الناعم
والكاوي ، وان الدولة لا تحتاج الى السلاح الخفيف الذي تحث منه الكمية الكافية
لهذا الغرض . لما بالنسبة لانواع معينة اساسية من السلاح ثقوسات السليحة
الاردنية ، فالحكومة جبهة في توفيرها لقواتها المسلحة ، وهي ترحب بأي عرض
جدي في هذا المجال من منظمة التحرير لتعزيز مجهوداتها وبما يتناسب وحاجات
تلك القوات .

من هذا يتبين ان الحكومة الاردنية استقبلت رئيس المنظمة ، والوفد
الممثل لها ، بروح ايجابية مطلقة ، وكان موقفها موقف الرائب كلى الرغبة ،

والحرص كل الحرص ، على انشاء تعاون فعال واقعي بين الاردن والمنظمة ،
يستهدف تجميع القوى ، لا بعثتها ، وبناء المضمون ، لا اقامة الاشكال ،
من اجل تجميع كل جهد وطاقة فلسطينية وعربية وصيها في مجال التحرير .
ومنه الحقائق ، مع مسا لا يمكن نشره من تفاصيل عسكرية او متعلقة
بالخطة العربية الموضوعية على مستوى القمة ، هي التي عبسرتها الحكومة على
مجلس النواب اخيراً فحصلت على تأييده الجماعي لها ونسوقها في المباحثات
ولعملها الجدي من اجل فلسطين .

ولئن كنا نستغرب اصرار رئيس المنظمة ، واجهزته الاعلامية ، على
الانفراد بالتعريض بموقف الاردن لغايات ، وتحت تأثير عوامل ، لا نود
التعرض لها ، فاننا نود أن نؤكد باننا لا نزال عند موقفنا من عدم رغبتنا للدخول
في جدل كلامي لا طائل تحته ولا فائدة فيه ، بل فيه كل الضرر لمعاني العمل
الحقيقي من اجل فلسطين . ونود ان نؤكد مرة اخرى اننا كنا في طلبعة المؤيدين
لانشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، والعاملين على دعمها من البداية . وقد قامت
فعلاً على اساس هذا الدعم وما كانت لتقوم بدون دعمنا المطلق ، وذلك ايماناً منا
بالقدرة الحقيقية للشعب الفلسطيني المنشعب في تنظيماته ، انفسه في مختلف
الاقطار العربية وفي العالم . مقتنعين بان دور المنظمة في حشد الطاقة الفلسطينية
التيه متمم للدور الذي يتجسد في وجود الاردن ، وكيانه وتركيبه الشعبي والقومي ،
ومركزه الجغرافي ، ومجهد الدولة والشعب فيه منذ ان وجد الاردن .

ونحن لا نزال مؤمنين بان هذا اللقاء والتعاون ضروري وحتمي بين الدولة
الاردنية ومنظمة التحرير ، ولكن اهم شروطه التجرد الكامل ، والحساب الدقيق
لضرورات المعركة ، والتخطيط السليم لها . ونحن نؤمن بان الاردن مشي
وسيطل يمشي ضمن هذه الشروط الاساسية ، وان الواجب يقع على عاتق
قيادة منظمة التحرير في اعادة النظر بموقفها والعمل على الانسجام مع دواعي
الحشد الحقيقي والعمل الفعلي من اجل التحرير ، بعيداً عن اية مؤثرات لا تمت
بصلة لصلب قضية التحرير .

ابراهيم همدان

عمان في ١٢/٦/١٩٦٥

محمد بن محمد
محمد بن محمد